S/PV.7698

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون

مؤقت

الجلسة **٧٦٩٨**

الخميس، ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠.

نيويورك

الرئيس	السيد أبو العطا	(مصر)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	إسبانيا	السيد دو لا كايا غارسيا
	أنغولا	السيد لوكاس
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	أوكرانيا	السيد فيترينكو
	السنغال	السيد سيك
	الصين	السيد شين بو
	فرنسا	السيد ستيلان
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة مولفين
	نيوزيلندا	السيد تاولا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسون
	اليابان	السيد أكاهوري

جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1614845 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

الرئيس: وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبيا للاشتراك في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة فاتو بنسودة، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للمدعية العامة بنسودة.

السيدة بنسودة (تكلمت بالإنكليزية): إنه لشرف عظيم لي أن أتواجد مرة أخرى على طاولة المجلس لعرض تقرير مكتبي الحادي عشر بشأن الحالة في ليبيا عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، الذي اعتُمِد بالإجماع في عام ٢٠١١. ويتعاظم هذا الشرف لأنني أخاطب المجلس تحت رئاستكم، السيد الرئيس، إذ عدت لتوي من زيارة رسمية مثمرة للغاية إلى القاهرة، حيث تواصلت مع الوزارات الحكومية المعنية بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك الحالة في ليبيا وآثارها الجانبية والتهديد الذي يشكله تنظيم داعش على مصر، وبصورة أعم، على الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وأكون مقصرة إن لم أغتنم هذه الفرصة لأكرر خالص تقديري للضيافة الكريمة التي شملتني ووفدي في القاهرة. وأؤكد لكم، السيد الرئيس، استعداد مكتبي لمواصلة حوارنا البناء مع السلطات المصرية ولمتابعة المسائل التي حددناها على نحو مفيد للغاية في القاهرة. إنني واثقة من أن انخراط مكتبي في العمل مع مصر سيؤدي إلى نتائج إيجابية.

لقد شهدت الأشهر الستة الماضية تطورات هامة في العملية الليبية البطيئة والصعبة لتشكيل حكومة وحدة وطنية. ووقع المشاركون في الحوار السياسي الذي يمثل قطاعات واسعة من المجتمع الليبي، في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، اتفاقا بوساطة الأمم المتحدة بشأن تشكيل حكومة وحدة وطنية. وقد أعرب الأمين العام بأن كي – مون عن أمله في أن يضع التوقيع على الاتفاق ليبيا مرة أخرى على طريق بناء دولة ديمقراطية على أساس مبادئ الشمول وحقوق الإنسان وسيادة القانون.

وبالمثل، يأمل مكتبي في أن يمثِّل توقيع الاتفاق بداية لنهاية فترة طويلة من الاضطرابات والنزاع في ليبيا. وتبقى العدالة والمساءلة والتأثير الرادع للقانون عناصر حاسمة لتحقيق السلام الدائم في ليبيا، ويقف مكتبي على أهبة الاستعداد للعمل بالتعاون مع حكومة الوفاق الوطني في جهودها الرامية إلى بناء ليبيا آمنة وسلمية ومزدهرة لكل الشعب الليبي.

تحقيقا لتلك الغاية، أهيب بحكومة الوفاق الوطني أن تعطي الأولوية لوضع خطط واستراتيجيات فعالة للتصدي للجرائم الفظيعة والاستثمار في المؤسسات الوطنية المختصة المسؤولة عن هذا العمل البالغ الأهمية. ومن شأن هذا أن يبيّن على نحو ملموس أن العدالة والمساءلة تمثلان أولويتين رئيسيتين بالنسبة للحكومة، إلى جانب كونهما أساسا للجهود الرامية إلى كفالة السلام والاستقرار في ليبيا، وأنه ستتاح الفرصة للضحايا لتمكينهم من التماس الإنصاف عبر المحاكم الليبية.

بالمثل، وخلال الفترة نفسها أحرزت التحقيقات التي يجريها مكتبي فيما يتعلق بالحالة في ليبيا تقدما، وإن كان بوتيرة أبطأ مما كنا نود بسبب عدم توفر الموارد الكافية وضعف الحالة الأمنية السائدة في البلد. وعلى الرغم من هذه التحديات، ما تزال التحقيقات التي نجريها تسفر عن نتائج إيجابية. ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى تعاون مكتب المدعي العام الليبي الذي تلقّى منه مكتبي وثائق عديدة عملا بمذكرة التفاهم المبرمة بين مكتبي والحكومة الليبية في عام ٢٠١٣.

وعلى الرغم من محدودية الموارد وعدم القدرة في الوقت الحالي على إجراء تحقيقات في الموقع في ليبيا، فقد تمكن فريقي المتواضع في ليبيا من السعي إلى القرائن وغيرها من السبل الأخرى المساعدة على جمع الأدلة عن طريق تحقيقاتنا. ويواصل مكتبي تحليل وتقييم الأدلة التي بحوزتنا بالعناية اللازمة، علاوة على تحديد ما إذا كانت المعايير القانونية المطلوبة مستوفاة لكي يتسنى طلب إصدار المزيد من أوامر القبض. إيجازا، وعلى الرغم من التحديات العديدة التي نواجهها، فإن مكتبي ما يزال ملتزما التزاما راسخا بولايته تجاه ليبيا، وسيواصل إيلاء الاهتمام بتلك الولاية، فضلا عن العمل الجاد لأجل الوفاء بها.

ومثلما شددتُ في آخر تقرير قدمته إلى المجلس، فإن الحالة في ليبيا تقتضي التعاون والتنسيق بين جميع الجهات الفاعلة المعنية على جميع الصُعد الوطنية والإقليمية والدولية. ويظل دعم المجلس يكتسي القدر نفسه من الأهمية. وعليه، فإن تحقيق النجاح في ليبيا يعتمد على إبداء الإرادة والعزم الجماعيين من جميع العناصر الفاعلة المعنية للإسهام بطريقة مجدية في عملية تقديم الجناة إلى العدالة، فتساعد بذلك في منع ارتكاب الجرائم في المستقبل.

وما يزال الخطر الذي يمثّله داعش وغيره من الجماعات الأخرى التي تعلن ولاءها لتنظيم القاعدة حقيقيا، وسوف تكون العواقب المترتبة عن تجاهله باهظة الثمن. فهي تشمل انعدام الاستقرار واستمرار تردي الحالة الإنسانية في ليبيا، ما يؤدي بدوره إلى الهجرة الجماعية وانتشار الإرهاب في البلد والمنطقة بأسرها. وأكرر نداءاتي السابقة إلى جميع وكالات إنفاذ القوانين الوطنية والدولية العاملة في ليبيا أن تكون على اتصال بمكتبي وأن تنضم إليه في جهوده الرامية إلى تعزيز شبكة وكالات إنفاذ القانون كي تسهم في إنهاء معاناة المدنيين ووضع حد للدمار في ليبيا.

وما زلتُ على اقتناع راسخ بأن زيادة التعاون بين العناصر الفاعلة ذات الصلة، فضلا عن أنشطة التحقيق المتناسقة، تمثلان عنصرا رئيسيا في التصدي للجرائم الوطنية والدولية العابرة للحدود الوطنية التي لا تزال تعصف بليبيا، فضلا عن كفالة حرمان المسؤولين عن ارتكاب تلك الجرائم من أي ملاذ آمن لهم في أي مكان. ويسرني في هذا الصدد على وجه الخصوص، الاهتمام والجهود التي بذلتها حتى الآن وكالات إنفاذ القانون الوطنية في التنسيق مع مكتبي ومع بعضها بعضا، فضلا عن السلطات الليبية. وقد استثمر المجتمع الدولي الكثير من الجهد في استعادة الأمن في البلد. ومع أن تلك الشبكة المتنامية ما تزال وليدة بعد، فإن ملامحها بدأت تتضح خلال استكشاف الجهود الرامية إلى تبادل المعلومات والاستراتيجيات الرئيسية الرامية إلى التصدي للإجرام في ليبيا. ويجب أن يدرك أولئك الذين يمولون أو يحرضون على ارتكاب الجرائم الخطيرة في ليبيا بوضوح أنهم سيخضعون للمساءلة.

وإذ تتولى حكومة الوفاق الوطني واجباتها، فإننا نذكّر بأن ليبيا لا تزال ملزمة قانونيا باعتقال وتسليم السيد سيف الإسلام القذافي إلى المحكمة الجنائية الدولية فورا – وهي حقيقة أشار إليها المجلس في القرار ٢٢٣٨ (٢٠١٥). ونحث حكومة الوفاق الوطني على إعطاء الأولوية لنقل السيد القذافي إلى عهدتها هي فضلا عن تيسير تسليمه إلى المحكمة. ومن المهم أيضا أن تتشاور حكومة الوفاق الوطني مع الدائرة التمهيدية في المسائل المتعلقة بتسليم السيد القذافي والتماس المساعدة من المجتمع الدولي، حسب الاقتضاء، في أفضل السبل لتيسير تسليم السيد القذافي إلى المحكمة دون مزيد من التأخير.

وتبرر الملابسات الوقائعية الفريدة لهذه القضية وعدم إحراز أي تقدم فيها أيضا اعتماد تدابير تكميلية استثنائية ومبتكرة في هذا الصدد. ويجدر التشديد على أن ليبيا قد أبلغت المحكمة بأن ”السيد القذافي لا يزال محتجزا في الزنتان حاليا“، وأنه غير متاح ”للدولة الليبية“. بالتالي، وفي سياق جهودها المستمرة لتعزيز احتمالات تسليم السيد القذافي، قدّم

مكتبي مؤخرا طلبا إلى الدائرة التمهيدية الأولى أمرا بإحالة سجل طلب اعتقال وتسليم السيد القذافي مباشرة إلى السيد العجمي العتيري. والسيد العتيري هو قائد الكتيبة التي تحتجز السيد القذافي في الزنتان. وما زال يتعين على الدائرة التمهيدية إصدار قرارها بشأن هذا الطلب. ويأمل مكتبي – في حال الموافقة على ذلك الطلب – أن يتعاون السيد العتيري والكتيبة التي يتولى قيادتها ويمضيان إلى تسليم السيد القذافي إلى عهدة المحكمة لكي تتسنى محاكمته. وفي حال عدم امتثاله، فإنه ينبغي للمجلس أن ينظر في اتخاذ التدابير المناسبة لكفالة امتثاله لأمر الدائرة.

وفيما يتعلق بالسيد عبد الله السنوسي، فقد تلقّى مكتبي نسخة خطية من الحكم الصادر في قضيته من محكمة ليبية، وما زال يواصل المراجعة الأولية لذلك الحكم. وفي هذا الوقت، فإنه ليست بحوزة المكتب من الوقائع التي تقنعه بحصول وقائع جديدة تتناقض مع الأساس الذي استندت إليه الدائرة التمهيدية الأولى في قرارها بعدم مقبولية قضية السيد السنوسي. وسيواصل المكتب استعراض تقييمه عند توفر وقائع جديدة ذات صلة.

وفي حين أقرت دائرة الاستئناف أنه في سياق إجراءات المقبولية، ليس مطلوبا من المحكمة الجنائية الدولية أن تقرر في المقام الأول ما إذا كانت بعض الإجراءات المحلية تنتهك مقتضيات حقوق الإنسان أو القانون المحلي، إلا أنه قد أنيط بعاتق حكومة الوفاق الوطني كفالة استيفاء أعلى معايير التحقيقات والمحاكمة. وفي هذا السياق، فإنني أشعر بالارتياح إلى صدور أوامر اعتقال الأفراد المشتبه في ارتكابهم تلك الجرائم، بما في ذلك ممارسات التعذيب في سجن الهضبة. ويجب متابعة الإجراءات المتخذة لاعتقالهم ومحاكمتهم. وسأواصل تشجيع ومتابعة الجهود التي تبذلها السلطات الليبية لأجل التحقيق في ادعاءات التعذيب في ذلك السجن وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة.

وما زال مكتبي يشعر بالقلق إزاء استمرار الوفيات في صفوف المدنيين، حيث تفيد التقارير أن داعش هو المسؤول عن تنفيذ معظم تلك الإعدامات على الرغم من أن وفيات المدنيين تعزى أيضا إلى النزاع المستمر بين فجر ليبيا والجيش الوطني الليبي. وعلاوة على ذلك، ما تزال ترد التقارير عن ممارسات الاختطاف والاحتجاز وسوء المعاملة في مراكز الاحتجاز من قبل جميع أطراف النزاع.

وما يزال طريق الهجرة من ليبيا إلى أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط يمثّل الخيار الأفضل في أوساط اللاجئين والمهاجرين الذين يتعرضون على وجه الخصوص للعنف والعنف الجنسي وسوء المعاملة في ليبيا. وما يزال احتجاز الآلاف من المهاجرين يشكّل مصدرا للتمويل بالنسبة للكثير من الجماعات المقاتلة في ليبيا. ويجب علينا، بصفتنا المجتمع الدولي، أن نمعن النظر في الجهات التي تجني أرباحا من الأنشطة الإجرامية في ليبيا، وأن نتخذ خطوات منسقة لمنع وقوع مزيد من الانتهاكات. ويجب أن يكون هذا أولوية بالنسبة لجميع المتضررين من الاتجار الجنائي بالبشر.

ومن جانبه، يواصل المكتب التقييم الدقيق للكيفية التي يمكن بها تحقيق الاستخدام الأمثل لموارده المحدودة لتعظيم أثرها على الحالة الراهنة في ليبيا. وفي حين يواصل المكتب تحقيقاته بشأن المسؤولين المرتبطين بالعهد السابق لمعمر القذافي، فإنه يركز أيضاً على الجرائم المتواصلة في ليبيا. وبالرغم من القيود على الموارد، يعكف المكتب على تقييم إمكانية توسيع نطاق تحقيقاته لتشمل الجرائم الجديدة، بما فيها تلك التي يزعم ارتكابها على يد داعش وأنصار الشريعة. ومع ذلك، يشير المكتب إلى – ويشدد على – أن الدول هي من يتحمل المسؤولية الأساسية عن التحقيق مع مواطنيها الذين انضموا إلى

صفوف داعش وأنصار الشريعة والميليشيات الأخرى العاملة في ليبيا وملاحقتهم.

وريثما يتسنى لفريقي إجراء تحقيقات في ليبيا وحل مشكلة الموارد، لا بد لي أن أؤكد على أن المكتب لن يتمكن ببساطة من إحراز أي تقدم في التحقيقات بالسرعة المطلوبة. ومع ذلك، يحدونا الأمل أنه في غضون الأشهر القادمة، سيمكننا استئناف مهامنا في ليبيا وتسريع جهودنا حتى نقدم للعدالة أولئك المسؤولين عن الجرائم المرتكبة وفقاً لنظام روما الأساسي، وذلك بالتنسيق مع الشركاء الرئيسيين داخل ليبيا وخارجها.

وأود أن أنوه وأشيد بالعمل المهم للغاية الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. وكان من دواعي سروري أن التقيت بالسيد مارتن كوبلر، رئيس البعثة والممثل الخاص للأمين العام، في لاهاي في بداية هذا الأسبوع، حيث تطرقنا إلى المجالات العديدة التي يمكن لمكتبينا تعزيز التعاون بينهما وفقاً لولايتينا المستقلتين. وقد اتفقنا، السيد كوبلر وأنا، على أن المساءلة عن الجرائم الجسيمة بموجب نظام روما الأساسي أمر لا غنى عنه لتحقيق الاستقرار والسلام المستدام في ليبيا. ولا بد أن يترجم ذلك الإدراك والتوافق في الرأي إلى تغييرات إيجابية ملموسة على أرض الواقع. ونحن عازمون على القيام بذلك تماماً، بالتعاون الوثيق مع حكومة الوفاق الوطني.

إنني أقدر كثيراً جهود كل الدول التي شاركت وتعاونت مع المكتب دعماً لتحقيقاتنا في ليبيا، بما في ذلك جارتها تونس والمملكة الأردنية الهاشمية. كما أحث جميع الدول على تكثيف جهودها لدعم التحقيقات والمحاكمات في الجرائم التي يزعم ارتكابها في ليبيا بموجب نظام روما الأساسي. وأخيراً، أدعو كل الدول التي لم تستجب لطلب المساعدة إلى أن تفعل ذلك دون أي تأخير. إن تعاون الدول مع المكتب أمر لا غنى عنه لنجاح عمله في ليبيا وكل الحالات الأخرى رهن التحقيق.

إن ليبيا والشعب الليبي يستحقان السلام والاستقرار لتأمين وبناء مستقبلهما. إنهما يستحقان سيادة القانون وحكم القانون، عوضاً عن الخروج على القانون والمناخ الحالي من انعدام الأمن والانفلات المستمرين.

ختاماً، لا بد لنا أن نواصل عملنا، حتى في الظروف الصعبة. وحيثما نعمل معاً بطريقة ذكية وتأملية ومنسقة، يمكننا أن نساعد على إحداث أثر في استعادة الاستقرار في ليبيا. ويجب أن يبقى مجلس الأمن والمجتمع الدولي ملتزمين بليبيا ومساعدتها على الخروج منتصرة في وجه الشدائد.

إن الدول لا تُبنى بين عشية وضحاها. ولكن حتى يتحقق لها البقاء والصمود في وجه تحديات القرن الحادي والعشرين، يجب أن تبنى على أسس قوية. والعدالة ركيزة أساسية دائماً.

الرئيس: أشكر المدعية العامة بنسودا على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السيد شين بو (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر السيدة بنسودا على إحاطتها الإعلامية.

تتابع الصين التطورات في ليبيا عن كثب. ونحن ندعم عملية الانتقال السياسي التي تشهدها ليبيا في ظل المساعي الحميدة للأمم المتحدة. ويسرنا أن المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني الليبية قد وصل إلى العاصمة وبدأ عمله. وهذا تقدم مهم في تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي من قبل جميع الأطراف. ونأمل أن تبقى كل الأطراف في ليبيا ملتزمة بعملية سياسية بقيادة ليبية ومفتوحة لجميع الأطراف، مع تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي بفعالية والتصميم على تسوية الخلافات من خلال المفاوضات، بغية التبكير باستعادة الأمن الوطني والاستقرار. وذلك شرط مسبق وأساس لتحقيق العدالة القضائية في ليبيا.

وموقف الصين فيما يتعلق بالهيئات القضائية الدولية لم يتغير.

السيد برموديث (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): نرحب مرة أخرى بحضور السيدة فاتو بنسودا، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، معنا هنا، ونقدر إحاطتها الإعلامية المفصلة العاشرة بشأن التطورات في ليبيا، التي قدمتها وفقاً للقرار ١٩٧٠ (٢٠١١).

وبما أنها المرة الأولى التي تناقش فيها تلك المسألة منذ أصبحت أوروغواي عضواً في مجلس الأمن، وكما فعلنا في محافل أخرى، نود أن نؤكد دعم بلدنا الكامل لدور المحكمة الجنائية الدولية في تعزيز سيادة القانون على المستوى الدولي من خلال محاكمة أولئك الأشخاص المسؤولين عن أفظع الانتهاكات للحقوق التي تخص البشرية جمعاء، على النحو المبين في المادة ٥ من نظام روما الأساسي، أينما ارتكبت. وفي هذا الصدد، ندعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي لم تنضم إلى نظام روما الأساسي بعد إلى أن تفعل ذلك إسهاماً في تحقيق عالمية تلك الأداة الهامة في مكافحة الإفلات من العقاب وحماية سكان كوكبنا كافة ضد الجرائم البشعة التي تشكل تهديداً خطيراً للسلام والأمن للبشرية جمعاء.

لقد طرأت تطورات سياسية مهمة في ليبيا منذ قدمت السيدة بنسودا تقريرها الأخير إلى مجلس الأمن. فالاتفاق السياسي الليبي، المبرم في المغرب في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وتشكيل حكومة الوفاق الوطني في آذار/مارس، التي يوجد أعضاؤها اليوم في العاصمة طرابلس، تلك بكل المؤشرات أنباء إيجابية تنبئ عن المضي قدماً في إعادة توحيد البلاد وتحقيق المصالحة وتجنب المزيد من إراقة الدماء بين السكان ووضع حد للأزمة المؤسسية والنزاع العسكري الذي دمر البلد خلال السنوات الخمس الماضية، بما في ذلك أيضاً إحراز تقدم نحو الهدف المتمثل في التحول الديمقراطي الحقيقي وإحلال السلام والاستقرار الدائمين.

ونحن على ثقة بأن السلطات الليبية الجديدة ستفي بالتزامها بتحقيق العدالة للضحايا عن الجرائم المرتكبة، وأنها ستتعاون مع المدعي العام للمحكمة في تحديد هوية الجناة، بغض النظر عن مراكزهم. ونحث الحكومة الليبية الجديدة، خصوصاً، على تسليم سيف الإسلام القذافي وتوفير كل ضمانات العدالة لمحاكمة عبد الله السنوسي والأشخاص الآخرين.

ويقلقنا أن يضطر مكتب المدعي العام للتعامل مع قيود الميزانية في توسيع نطاق تحقيقاته في الجرائم التي ترتكب حالياً في ليبيا، ولا سيما تلك التي ترتكبها جماعات إرهابية مثل داعش وأنصار الشريعة. ولذلك، فإننا نؤيد طلب المدعية العامة توفير الموارد الضرورية لتلك الغاية كيما يتسنى لها الوفاء بولايتها.

ختاماً، نكرر التزامنا بالعمل الذي يضطلع به مكتب المدعي العام إذ يتولى التحقيق في الجرائم المرتكبة في ليبيا. وسيسهم ذلك العمل بلا شك في تعزيز سيادة القانون واندماج المجتمع في ليبيا أكثر عدلاً وشمولاً وحيث يوجد احترام كامل للحقوق وتكفل أوجه الحماية لجميع السكان، الذين رأوا حرياتهم الأساسية وهي تنتهك لسنوات عديدة.

السيد سيك (السنغال) (تكلم بالفرنسية): أود، بدوري، أن أشكر وأهنئ المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية على تقديم تقريرها الحادي عشر. وأؤكد مجددا على دعم السنغال لنظام روما الأساسي، ونجدد التأكيد على التزامنا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، الذي اتخذ بالإجماع في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١١.

وبإحالته الحالة في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية، اعتزم مجلس الأمن التصرف بسرعة وفعالية لمكافحة الإفلات من العقاب في ذلك البلد. ولذلك، حين نظر المجلس في تقرير المحكمة، كان من دواعي سروره أن يلاحظ أنه بالرغم من عدم استقرار الحالة الأمنية السائدة في البلد، بالإضافة إلى محدودية الموارد المالية، فإن مكتب المدعية العامة نجح في

الانخراط مع مكتب المدعي العام الليبي والتنفيذ الفعال لمذكرة التفاهم الموقع عليها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ بشأن تقسيم العمل بين المحكمة والسلطات الليبية. وذلك هو الدليل الدامغ على رغبة حقيقة لأصحاب المصلحة والتزام لا يشوبه شك وتصميم فعال.

ولذلك نناشد المدعية العامة مواصلة هذه الأعمال بالروح نفسها، وندعو السلطات القضائية الليبية إلى أن تواصل العمل على بناء نظام قضائي موثوق وفعال، مع القيام أيضا بمواصلة الجهود الرامية إلى تبادل المعلومات والتعاون مع مكتب المدعية العامة. ففي نهاية المطاف فإنها – السلطات الليبية – هي المسؤولة عن كفالة احترام سيادة القانون في بلدها. وفي ذلك الصدد، تستحق المزيد من اهتمامنا ووعينا فكرة تشكيل فريق اتصال دولي معني بالمسائل المتصلة بالعدالة، فريق اتصال من شأنه أن ييسر تقديم الدعم القانوني والمادي إلى ليبيا – وهو الأمر الذي اقترح في الماضي.

كما أننا ندعو هذه السلطات إلى بذل المزيد من الجهود لتهيئة بيئة أمنية مستقرة تكفل الحرية والعدالة واحترام الحقوق الفردية. وعلاوة على ذلك، نشجعها على وضع وتنفيذ استراتيجية شاملة لوضع حد الجرائم والإفلات من العقاب في البلد. وخلال هذه المرحلة الحاسمة للانتقال، لا يزال دعم المجتمع الدولي ضروريا ويتجاوز نطاق التعاون بين ليبيا والمحكمة الجنائية الدولية، الذي لا يزال مهما لهذه العملية وأيضا لنجاح الولاية المسندة إلى المحكمة بموجب القرار ١٩٧٠ (٢٠١١). وبهذه الصفة، من الضروري أن يواصل مجلس الأمن دعم جهود الوساطة التي تقوم بها الأمم المتحدة بقيادة الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، السيد مارتن كوبلر. وينبغي للمجلس، اقتناعا منه بأنه لا يمكن أن يكون هناك سوى حل سياسي للأزمة الليبية، أن يكرر دعوته إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لمزاولة حكومة الوفاق الوطني أعمالها على نحو فعال وكامل. بل وكما تلاحظ المدعية العامة في تقريرها، ”إن المحكمة الجنائية الدولية، مع ذلك، لا تمثل حلا سحريا للصعوبات التي تواجه ليبيا “.

كما أود أن أغتنم هذه الفرصة للإشارة إلى أن الدعم المستمر وإجراءات مجلس الأمن فيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية مطلوبة ليس لتحقيق العدالة وصون السلام والأمن الدوليين فحسب، بل في المقام الأول للإصرار مرة أخرى على أهمية آلية من شأنها أن تمكن على نحو أكثر فعالية من تقييم الرصد التنفيذي للحالات التي أحالها المجلس إلى المحكمة الجنائية الدولية. وفي ذلك السياق، أدعو الدول إلى تقديم المزيد من الدعم، بما في ذلك بتخصيص موارد إضافية، وهو أمر ضروري لنجاح عمليات التحقيق المختلفة التي بدأها مكتب المدعية العامة.

إن الكفاح العالمي ضد الإفلات من العقاب يبرر التزامنا المستمر نحو المحكمة من أجل إنقاذ الأرواح واستعادة العدالة للضحايا العديدين الذين يسعون لها، ولبناء مجتمعات تنعم بالسلام وشاملة للجميع.

السيدة سيسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر المدعية العامة على إحاطتها الإعلامية للمجلس بشأن الجهود التي تبذلها المحكمة الجنائية الدولية لتعزيز العدالة في الجرائم الفظيعة المرتكبة في ليبيا. إن الانتهاكات التي وصفتها المدعية العامة اليوم، وأبلغ بها مجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان بصورة منفصلة، تنشأ من الأزمة السياسية والأمنية الواسعة النطاق في ليبيا. وفي ذلك السياق، ترحب الولايات المتحدة بالتطورات السياسية الإيجابية التي حدثت منذ الإحاطة الإعلامية الأخيرة التي قدمتها المدعية العامة إلى مجلس الأمن بشأن الحالة في ليبيا في العام الماضي (S/PV.7549)، بما في ذلك وصول مجلس الرئاسة، بقيادة

رئيس الوزراء السراج في طرابلس، وقرار مجلس الرئاسة بأن يبدأ الوزراء في حكومة الوفاق الوطني العمل في وضع انتقالي.

كما نردد الرسالة الموحدة للبيان المشترك بشأن ليبيا الصادر في فيينا في ١٦ أيار/مايو باسم ٢١ من شركاء ليبيا، وثلاث منظمات إقليمية والأمم المتحدة ويعرب عن دعمه لحكومة الوفاق الوطني ولجهودها الرامية إلى استعادة سلطة الدولة وسيادة القانون. ويمثل الاتحاد وراء حكومة الوفاق الوطني الطريق الوحيد نحو نوع من التماسك الوطني الذي سيلزم لدحر داعش وغيرها من المتطرفين العنيفين. فلم تكون الحاجة إلى إحراز تقدم في هذه المجالات أكثر إلحاحا في التاريخ، وظلت التكلفة البشرية لعدم إحراز هذا التقدم عالية.

ولا نزال نشهد تقارير مثيرة للقلق العميق عن الانتهاكات المرتكبة بحق المدنيين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن البيئة لمن يسعون للتوثيق أو يسعون لتحقيق العدالة على تلك الأعمال لا تزال معادية أيضا. وأبلغ تحقيق أجراه مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان مؤخرا عن حالات مثيرة للقلق للهجمات والمضايقة التي تتعرض لها الجهات القضائية الفاعلة ومرافق المحاكم، فضلا عن المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين. كما يصف التقرير أعمال العنف الجنسي ضد النساء المحتجزات التي يرتكبها أحد الفصائل المسلحة.

وترك الخوف من الاختطاف أو الانتهاكات الأخرى العديد من النساء في المناطق الخاضعة لسيطرة داعش محاصرات في منازلهم بشكل فعلي. وتواصل الولايات المتحدة إدانة الاعتداءات التي ارتكبتها الجماعات المرتبطة بداعش في سرت والمناطق الأخرى الواقعة في نطاق سيطرة داعش، بما في ذلك عمليات قتل المدنيين وأفراد قوات الأمن. وكما أوضحنا، فإن الولايات المتحدة ستؤيد تطبيق جزاءات فردية محددة الأهداف على من يشاركون في أنشطة تهدد السلام والأمن والاستقرار في ليبيا وعلى الضالعين في بعض الاعتداءات الخطيرة أو انتهاكات حقوق الإنسان. ولكن في نهاية المطاف، لوقف هذه الانتهاكات، سيكون من الأهمية البالغة بمكان لحكومة الوفاق الوطني إعادة الثقة بسيادة القانون وعكس مسار انهيار النظام القضائي المحلي في ليبيا، الذي يجب أن يكون قادرا على التحقيق وإصدار الأحكام بدون خوف من الانتقام، ولا بد أن يفعل ذلك بطريقة تحترم حقوق المدعى عليهم. وذلك أمر بالغ الأهمية من أجل إعادة إشراك الليبيين في العملية السياسية واستعادة الثقة بالمؤسسات الديمقراطية.

وبغية تشجيع ثقافة المساءلة في ليبيا، فإننا ندعم بقوة الجهود الرامية إلى تعزيز المساءلة عن الانتهاكات التي ارتكبت في الأيام الأخيرة لنظام القذافي، بما في ذلك الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية المتمثلة في القتل والاضطهاد، التي يزعم أن سيف القذافي مسؤول عنها في سياق المساعدة في تنفيذ سياسة لمهاجمة المدنيين الذين كانوا ينظمون المظاهرات ضد حكومة والده. ونشيد بما ظلت المدعية العامة تصفه بالعلاقة التعاونية بين سلطات الإدعاء العام في ليبيا ومكتب المدعية العامة، ونحث الحكومة الوفاق الوطني على الحفاظ على تلك العلاقة والبناء عليها، اتساقا مع دعوة مجلس الأمن المستمرة لليبيا إلى التعاون مع المدعية العامة. كما نرحب باعتراف السلطات الليبية بأن سيف القذافي ليس محتجزا لديها، ونناشد حكومة الوفاق الوطني اتخاذ الخطوات المناسبة للسعي لنقل القذافي إلى المحكمة الجنائية الدولية.

إن إنهاء الإفلات من العقاب ليس سوى واحد من عدة تحديات خطيرة تواجهها حكومة الوفاق الوطني، بالرغم من أن النجاح في ذلك الصدد سيعزز إحراز التقدم في التصدي للتحديات الأخرى. ونقدر إسهام المدعية العامة بنسودة ومكتبها في المساعدة على تعزيز المساءلة في ليبيا، مما يعضد ما لا نزال نقوله: إن الحكومة والشعب الليبي ليسا وحدهما إذ يقفان في بداية هذا الفصل الجديد في تاريخ ليبيا، وإن

الولايات المتحدة والعديد من الشركاء الآخرين يقفون معهما في سعيهما لبناء السلام العادل والدائم.

السيد إبراهيم (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أتوجه بالشكر للسيدة فاتو بنسودة، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية على تقديم تقريرها الحادي العاشر عن ليبيا عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١).

لقد بعث وصول أعضاء المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني إلى طرابلس في آذار/مارس آمالا في استعادة السلام والاستقرار في البلد. وتشجعنا الجهود الجارية التي يبذلها المجلس الرئاسي لتعزيز الشمولية عن طريق المشاركة والحوار مع الشركاء وأصحاب المصلحة على الصعيد المحلي. فهذا هو الطريق إلى الأمام، من خلال بناء الثقة في حكومة الوفاق الوطني وقبولها لدى المجتمعات المحلية. وترى ماليزيا أن وجود حكومة فعالة وذات مصداقية سيعزز التزام ليبيا وقدرتها على التصدي للإفلات من العقاب وتعزيز سيادة القانون واستعادتها وتقديم جميع مرتكبي الجرائم إلى العدالة. وعلى الرغم من حالة عدم الاستقرار وانعدام الأمن السائدة في جميع أنحاء البلد، تشجعنا الجهود المتواصلة التي تبذلها السلطات الليبية والتزامها بالامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك التعاون الجاري من جانب مكتب المدعي العام في ليبيا. ولذلك فمن الأهمية بمكان ضمان أن يدعم المجتمع الدولي السلطات الليبية بتوفير المساعدة التي تحتاجها.

ونتشاطر الشواغل التي أعرب عنها أعضاء المجلس إزاء الارتفاع غير المقبول في مستويات العنف في ليبيا، مما أسفر عن وقوع أعداد كبيرة من الضحايا المدنيين، ويعزى ذلك أساسا إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، فضلا عن التقارير عن حالات الاختطاف والاحتجاز وسوء المعاملة في مراكز الاحتجاز. ومما يثير القلق بنفس القدر الحالة المتردية للاجئين والمهاجرين، الذين يشكلون بعض شرائح المجتمع الأكثر ضعفا وعرضة للعنف والاعتداءات.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد على مدى أهمية أن يقدم المجتمع الدولي دعمه الكامل للسلطات الشرعية في ليبيا. وما برحنا ندعم بقوة الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بصفة عامة لمساعدة ليبيا في تخطي ما تواجهه من شدائد، والتوصل إلى تسوية سياسية دائمة، وتحقيق الاستقرار واستعادة القانون والنظام.

السيدة مولفين (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): أشعر بالامتنان للمدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية على تقريرها الحادي عشر وإحاطتها الإعلامية إلى مجلس الأمن. وأود أن أبدأ بالتأكيد على دعم المملكة المتحدة القوي للمحكمة. وأشكر المدعية العامة ومكتبها على ما قاموا به من عمل تفصيلي، على النحو المبين في التقرير الأخير. ونؤيد تماما جهود التحقيق الجاري التي يبذلها مكتبها، الذي لا يزال يقوم بدور هام في التصدي للإفلات من العقاب وكفالة تحقيق مساءلة الأشخاص الذين يتحملون أكبر قسط من المسؤولية عن أشد الجرائم خطورة في ليبيا.

منذ التقرير الأخير، هناك ما يدعو للتفاؤل الحذر بشأن ليبيا. ففي أعقاب التوصل للاتفاق السياسي الليبي في ١٧ كانون الأول/ديسمبر، أعلن رئيس الوزراء السراج والمجلس الرئاسي عن إحراز تقدم في تشكيل حكومة وفاق وطني جديدة. وأكد الاجتماع الوزاري الأخير الذي عقد في فيينا في ١٧ أيار/مايو من جديد على اتساع نطاق الدعم الدولي القوي المقدم للحكومة، مع تسليط الضوء على التحديات العديدة التي تنتظرها. وانت خلفية التسوية السياسية التي طال انتظارها في ليبيا هي حوالي عامين من النزاع المكثف بعد انهيار السلطة المركزية وحدوث انقسام في مؤسسات الدولة في منتصف عام ٢٠١٤. ولا تزال المملكة المتحدة تشعر بالقلق إزاء

ورود تقارير تفيد بأن جميع الأطراف قد ارتكبت انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وانتهاكات وتجاوزات للقانون الدولي الإنساني، قد يرقى بعضها إلى جرائم الحرب. وقد قلص العنف بشكل كبير من قدرة المجتمع الدولي والمحكمة الجنائية الدولية على رصد الحالة وأدى إلى إضعاف نظام العدالة الجنائية.

إن الشعب الليبي يستحق السلام والأمن. ولن تتحقق تطلعاته بالكامل مع وجود إفلات من العقاب وإن لم يخضع المسؤولون عن الجرائم المروعة هناك للمساءلة. وفي ظل تلك الخلفية، تشعر المملكة المتحدة بالقلق من أن الحالة الأمنية الصعبة في ليبيا قد منعت مكتب المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية من الاضطلاع بأنشطة التحقيق هناك. ونحث جميع الأطراف على تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي في أقرب وقت ممكن بغية تسوية الحالة الأمنية. بيد أننا نشيد بالمشاركة المستمرة من جانب المدعي العام الليبي وممثل ليبيا لدى المحكمة. ونحث جميع الأطراف على مساعدة المدعية العامة فيما تجريه من تحقيقات ونشجع الدول والمنظمات الدولية ذات الصلة على مساعدة السلطات الليبية في جهودها الرامية إلى إرساء دعائم سيادة القانون في ليبيا.

إن انتشار داعش يشكل تهديدا خطيرا لجميع الليبيين والمنطقة الأوسع نطاقا. وندين ما يرتكبه من جرائم وحشية وندعو إلى محاسبة الجناة. ونشيد بشجاعة الليبيين من جميع الأطراف الذين قاوموا داعش في بنغازي ودرنة وسرت وفي أماكن أخرى. ونرحب بالدعوة التي وجهها رئيس الوزراء السراج إلى جميع الليبيين من أجل التوحد والاصطفاف وراء الحكومة الجديدة ضد داعش.

ونشكر المدعية العامة على إحاطتها الإعلامية بشأن قضيتي سيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي. ونشعر بالقلق حيال حقيقة أن ليبيا لا تزال عاجزة عن تسليم القذافي إلى المحكمة، لأنه ليس في متناول سلطات الدولة الليبية. وتؤكد المملكة المتحدة مجددا على التزام ليبيا بأن تتعاون بشكل كامل مع المحكمة الجنائية الدولية، بما في ذلك عن طريق تسليم القذافي، وتلاحظ طلب المدعية العامة بإحالة أمر الاعتقال إلى السيد العتيري. وما برحنا نشعر بالقلق إزاء عقوبة الإعدام التي صدرت ضد القذافي وإزاء ورود تقارير عن التعذيب والمعاملة اللاإنسانية أثناء احتجاز السنوسي. ومن دواعي سرورنا أن نسمع عن اتخاذ السلطات الليبية لإجراءات، ونتطلع إلى الحصول على معلومات بشأن التطورات في هذا الصدد، بما في ذلك بشأن ما إذا كان قد تم اعتقال الأشخاص الصادر أوامر بإلقاء القبض عليهم. ومن الأهمية بمكان ضمان ألا يصبح الأفراد الذين تدعى مسؤوليتهم فارين من العدالة. كما نتطلع إلى المزيد من آراء المدعية العامة بشأن محاكمة السنوسي بمجرد توافر التقرير الكامل لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا عن سير المحاكمة.

وتؤيد المملكة المتحدة بالكامل التزام رئيس الوزراء السراج تجاه ليبيا كبلد مستقر وسلمي وغير طائفي يمكن أن يسهم في تحقيق الاستقرار والسلام في المنطقة. ولتحقيق ذلك، فإن ليبيا بحاجة إلى دعم المجتمع الدولي في إعادة بناء حكومة فعالة وبناء قوات مسلحة موحدة ومهنية يمكنها أن تحمي المدنيين والمؤسسات، ومكافحة داعش، مع الالتزام بالمعايير الدولية. ويعد إصلاح قطاعي العدالة والأمن أمرا حاسما لتمكين ليبيا من تيسير إعادة بناء مؤسسات الدولة والعودة إلى الاستقرار. وسنواصل – إلى جانب شركائنا الدوليين – العمل مع ليبيا لتزويدها بالدعم اللازم لمجابهة التحديات التي تواجهها.

ونتفق تماما في الرأي بشأن أهمية التعاون بين أجهزة إنفاذ القانون على المستوى الوطني والإقليمي والدولي. وندرك القيود المالية ونقص القدرات التي تواجه مكتب المدعية العامة وما يبذله من جهود لتحقيق وفورات ناتجة عن الكفاءة في مجالات رئيسية. ونعمل على التوصل إلى نتائج فيما يخص

الميزانية، من شأنها أن تلبي احتياجات المحكمة، وأن تأخذ الموارد المتاحة بعين الاعتبار.

وختاما، فإن القيادة الحاكمة في ليبيا قد أعطتنا بارقة أمل. وقد اتخذت ليبيا الخطوة تلو الأخرى للانتقال من كونها بلد في حالة حرب إلى بلد لديه مستقبل أكثر إشراقا مما تنبأ به الكثيرون قبل عامين. وسوف يشار إلى الأعمال الجارية التي يضطلع بها مكتب المدعية العامة باعتبارها إسهاما هاما في كفالة أن تسود العدالة وأن يضرب الاستقرار الحقيقي بجذوره في ليبيا.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إن الحالة في ليبيا لا تزال غير مستقرة إلى حد كبير، على الرغم من كل الجهود المبذولة لإعادة توحيد البلد. ولا تزال حكومة الوفاق الوطني تستعد فحسب لأن تصبح هيئة تنفيذية كاملة بينما تنتظر موافقة البرلمان الشرعي، على النحو المنصوص عليه في اتفاق الصخيرات. والجماعات الإرهابية التي تتعرض للضغط من جانب الجيش الليبي وتتلقى تعزيزات من الخارج لا تستسلم. وتزدهر الأنشطة الإجرامية المرتبطة بتهريب الأشخاص من المناطق المنكوبة عبر البحر الأبيض المتوسط. أما المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية فتزداد سوءا.

وبعبارة أخرى، فإن التدخل العسكري الأجنبي عام ٢٠١١ قد نتج عنه عواقب خطيرة طويلة الأجل لا يمكن التغلب عليها إلا عن طريق جهود تعاونية صبورة من أجل التعاون لإقامة حوار داخل ليبيا يجرى تحت رعاية الأمم المتحدة. فالمجازفة بكل شيء على أساس قرارات سريعة تفضل طرفا أو آخر يمكن أن تؤدي إلى تفاقم النزاعات وعكس مسار البدايات الإيجابية التي تحققت.

في ٢٣ أيار/مايو، صدر التقرير الحادي عشر للمدعية العامة للمحكمة، لكنه لا يتضمن أي معلومات جديدة بصورة كلية. وكما حدث في الماضي، يتولد لدينا الانطباع بأن مجلس الأمن لا يتلقى تقريرا من جهاز مسؤول عن التحقيق في الأفعال الإجرامية وملاحقتها قضائيا بل من بعثة ما للرصد. علاوة على ذلك، وإذ أن التقرير لا يفصح عن استجابة المدعية العامة للمشاكل الإجرائية التي استجدت، يصبح السؤال هو ما هي جدوى الحوار مع مجلس الأمن. يتولد لدينا الانطباع بأن الحالة الراهنة

فيما يتعلق بنظر المحكمة الجنائية الدولية في القضية الليبية فإنه شبيه بالحالة في عام ٢٠١١. فبعد بضعة أيام من التدخل العسكري الأجنبي، بدأ مكتب المدعي العام تحقيقا أوليا بشأن السيد القذافي. ولكنه أجري بسرعة كبيرة لدرجة أن الأدلة المقدمة قد ثبت أنه لا أساس لها من الصحة. على سبيل المثال، تكلم المدعي العام السابق عن حدوث اغتصاب جماعي. غير أن لجنة الأمم المتحدة في ليبيا ذاتها والعديد من المنظمات غير الحكومية قد دحضت ذلك الادعاء. وشككت العديد من المصادر الموثوقة الأخرى في الاتهامات التي قدمتها المحكمة آنذاك، على سبيل المثال فيما يتعلق باستخدام المجندين لقمع المظاهرات قبل التدخل العسكري الأجنبي. بيد أنه لم يكن لحالات الدحض هذه تأثير على الحالة. وتم تنفيذ الدعم القانوني للمحكمة الجنائية الدولية من أجل التدخل العسكري الأجنبي، ويبدو أن المحكمة ترى أن المهمة قد أنجزت.

وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، لم ترفع المحكمة قضية واحدة جديدة، رغم أنه من الواضح جدا أن السلطات الليبية ليست الطرف الوحيد الذي ارتكب أفعال تندرج تحت نظام روما الأساسي. وعلى وجه الخصوص، لم تبدأ المحكمة الجنائية الدولية أي إجراءات للتحقيق في المعلومات التي تكشفت عن الجرائم المزعومة من جانب المتمردين. ولم تنظر المدعية العامة في المسائل المتعلقة بضحايا الضربات الجوية لمنظمة حلف شمال الأطلسي. وهناك أيضا دليل، قدم إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية بالتحقيق في الحالة الليبية، على تدمير

أهداف غير عسكرية في الضربات الجوية. وأوصت اللجنة بأن يجري فحص هذا الدليل لأنه تبين أن المعلومات التي قدمتها منظمة حلف شمال الأطلسي لم تكن موثوقة. كان الوصول إلى أدلة عواقب هجمات منظمة حلف شمال الأطلسي متاحا. غير أن المدعية العامة اكتفت في عام ٢٠١٣ بالقول إنها لم تتمكن من العثور على أدلة على أفعال تقع تحت طائلة نظام روما الأساسي. بيد أن المواد التي قدمتها إلى مجلس الأمن لا تبين سبب توصلها إلى هذا الاستنتاج.

أخيرا، ليس هذا أول تقرير للمدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية يبين أن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام يؤثر على الحالة في ليبيا. لكن لم يبذل أي جهد حقيقي للتحقيق في هذه الأمور. بالإضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق بالموارد المحدودة ومحاولات عرض الحالة الليبية على مجلس الأمن في غضون فترة زمنية معينة تبين أن المدعية العامة طرحت في عام ٢٠١١ على مجلس الأمن فكرة قيام المحكمة الجنائية الدولية بإجراء تحقيق بشأن ليبيا دون النظر في ما يلزم للقيام بذلك.

وفي الختام، نود أن نشير إلى أنه لا يمكن اعتبار تجربة المحكمة الجنائية الدولية بشأن الحالة الليبية ناجحة، لا من حيث تنفيذ العدالة ومنع ارتكاب جرائم جديدة، ولا من حيث دعم المصالحة الوطنية. إنها تعزز فحسب شكوكنا فيما إذا كان ينبغي إحالة مسائل جديدة إلى المحكمة الجنائية الدولية.

السيد لوكاس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر السيدة فاتو بنسودة، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، على التقرير الحادي عشر المقدم عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١).

تتمثل السمات الرئيسية للحالة السائدة في ليبيا في حالة أمنية متدهورة، أزمة اقتصادية، كارثة إنسانية، وجمود سياسي ومؤسسي. وباستغلال الحالة الأمنية المتقلبة، قام تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجماعة أنصار الشريعة وغيرهما من الجماعات المتطرفة العنيفة بتوسيع عملياتها في ليبيا وخارجها، مما يشكل تهديدا لم يسبق له مثيل للمنطقة بأسرها.

وفي غضون ذلك، تسعى حكومة الوفاق الوطني المعترف بها دوليا جاهدة لاكتساب الشرعية وتوسيع نطاق سيطرتها خارج العاصمة طرابلس. يؤكد الوصول السلمي والترحيب بسرور بالمجلس الرئاسي في طرابلس الرغبة القوية للشعب الليبي في تحقيق السلام الأمن والتقدم وإنهاء الانقسامات السياسية والمؤسسية التي سببت الكثير من الأضرار في البلد. ويشير تقرير المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية إلى الكيفية التي تعوق بها حالة الجمود تطبيق العدالة في ليبيا. وعلى الرغم من التعاون بين المحكمة الجنائية الدولية ومكتب المدعي العام الليبي، فإن مناخا من الاستقرار المؤسسي والسلام من شأنه وحده أن يتيح للتعاون أن يؤتي ثماره في الامتثال للمعايير المنصوص عليها في القرار ١٩٧٠ (٢٠١١).

تتحمل القيادة الليبية المسؤولية الأساسية عن المضي قدما بالعملية السياسية الليبية بطريقة شاملة للجميع بعزم وشجاعة وحسن نية. وتؤيد أنغولا وتشجع جميع الجهود التي تبذلها الأطراف المشاركة في العملية السياسية لتوحيد الصف من أجل التغلب بسرعة على التحديات السياسية والأمنية الخطيرة التي تعوق التنفيذ الكامل للاتفاق السياسي الليبي.

ومن بين التحديات الكثيرة التي يجب أن تعالجها السلطات في ليبيا، فإن التحدي الأكثر إلحاحا هو مكافحة توسع الجماعات المتطرفة والإرهابية، انتشار الأسلحة، العدد الكبير من الجماعات المسلحة، البلطجية، والفصائل العسكرية السياسية التي تهاجم المدنيين بشكل عشوائي وترتكب جرائم مروعة، مثل الاختطاف والإعدام الجماعي والتعذيب والاحتجاز غير القانوني، وهي الأفعال التي ترقى إلى كونها انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

وفي الوقت نفسه، فإن السياق السياسي والاجتماعي الليبي لا يهيئ الظروف اللازمة للتحقيق مع ومقاضاة مرتكبي هذه الجرائم الشنيعة، التي، وفقا لنظام روما الأساسي الذي أنشأ المحكمة الجنائية الدولية، تقع ضمن الولاية القضائية الوطنية لليبيا. ونحن ندرك، كما يتضمن تقرير المدعية العامة، أن الأوضاع الراهنة في ليبيا لا تتيح اتباع الإجراءات القانونية أو المحاكمات العادلة على النحو الواجب. من شأن السلام والاستقرار فحسب أن يؤديا إلى إنشاء نظام قانوني يعمل على نحو جيد ومؤسسات قضائية فعالة. نحن نجدد تأييدنا للأمم المتحدة والمجتمع الدولي في مواصلة بذل الجهود مع الأطراف المعنية من أجل التنفيذ الفعال للاتفاق الوطني الليبي من أجل إرساء السلام الدائم ومحاسبة جميع المسؤولين عن الجرائم الفظيعة وانتهاكات حقوق الإنسان.

في الختام، وكما يبين تقرير المدعية العامة، فإن ليبيا والشعب الليبي يستحقان السلام والاستقرار اللذين يمكن على أساسهما تأمين وبناء مستقبلهم. إنهم يستحقون سيادة القانون لا انعدام سيادة القانون في المناخ الحالي من انعدام الأمن والتقلب.

السيد فيترينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، السيدة بنسودة، على إحاطتها الإعلامية الزاخرة بالمعلومات.

لا تزال أوكرانيا تشعر بالقلق إزاء استمرار انتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان في ليبيا. وندين بشدة القصف العشوائي للمستشفيات، وعمليات اختطاف واغتيالات المدنيين، والهجمات على المسؤولين الحكوميين والقضاة ونهب الممتلكات؛ تلك أفعال لا تزال ترتكب للأسف في جميع أنحاء البلد. ولسنا أقل قلقا بشأن التقارير التي تتحدث عن أعمال التعذيب وغيره من أشكال العنف في مراكز الاحتجاز ونشجب بقوة تلك الممارسات من قبيل أخذ الرهائن والاحتجاز الانفرادي، بمن فيهم الرعايا الأجانب، التي تقوم بها جماعات مسلحة غير تابعة للدولة، بما في ذلك التي تدعي أنها تنتمي إلى السلطات الشرعية. وندعو حكومة الوفاق الوطني في ليبيا إلى التحقيق الكامل في جميع هذه الجرائم وغيرها وإلى أن تتخذ جميع الخطوات اللازمة لكفالة مساءلة الأشخاص الذين تثبت مسؤوليتهم.

ونحث حكومة الوفاق الوطني على التعاون التام مع المحكمة الجنائية الدولية، وأن تقدم لها أي مساعدة لازمة، على النحو المطلوب بموجب قراري مجلس الأمن ١٩٧٠ (٢٠١١) و ٢٢٣٨ (٢٠١٥). ويشمل ذلك السعي إلى اغتنام الفرص لحل مسألة تسليم سيف الإسلام القذافي، وتمكين المحكمة الجنائية الدولية من الاضطلاع بأنشطة التحقيق داخل ليبيا.

وأخيرا، نعرب عن تأييدنا لتوصية مكتب المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية بإنشاء فريق اتصال دولي بشأن المسائل القضائية لضمان ألا يفلت من العقاب مرتكبو الجرائم التي تحدث في ليبيا أو المتصلة بالحالة فيها. ولا يسعنا هنا إلا أن نتفق مع السيدة بنسودة والسيد كوبلير، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، بأنه ”لا غنى من أجل تحقيق الاستقرار والسلام المستدام في ليبيا عن المساءلة عن الجرائم الخطيرة بموجب نظام روما الأساسي“.

السيد تاولا (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): لقد عرضت الأزمة في ليبيا خلال السنوات الخمس الماضية أبناء شعبها للعنف والانتهاكات الجسيمة لحقوقهم الإنسانية الأساسية. وأدت إلى عدم الاستقرار المزمن والنزاع، وتركت الناس تحت رحمة المليشيات المسلحة والمتطرفين العنيفين. إن السبيل الوحيد الذي يمكن به إنهاء هذه البيئة من الفوضى والإفلات من العقاب هو إنشاء حكومة شرعية موحدة وفعالة.

ونحن نرحب بالتطورات نحو تحقيق ذلك الهدف خلال الأشهر الستة الماضية. ويمثل إبرام الاتفاق السياسي الليبي، وإحراز التقدم في إنشاء حكومة وفاق وطني ووصول المجلس الرئاسي إلى طرابلس خطوات حاسمة إلى الأمام. غير أن من الضروري أن يقف المجتمع الدولي، بما في ذلك المجلس، على أهبة الاستعداد لتوفير الدعم اللازم على جناح السرعة إلى ليبيا.

ولا يمكن إحراز تقدم بشأن استعادة سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان الأساسية وتحقيق العدالة لضحايا الانتهاكات السابقة، إلا بإعادة إرساء سلطة الحكومة وتعزيز مؤسسات الدولة الأساسية. وبالمثل، ينطبق ذلك على تنفيذ إحالة مجلس الأمن ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية. ويبين تقرير المدعية العامة بنسودة تحديات السعي إلى المساءلة في ليبيا. وإذا نظرنا إلى المستقبل، فإن تحقيقات المحكمة الجنائية الدولية تتطلب صبرا وعزيمة ومرونة.

ولا تزال الحالة الأمنية تجعل من المستحيل على موظفي المحكمة إجراء تحقيقات ميدانية. وكما يلاحظ في تقرير المدعية العامة، فإن سيف الإسلام القذافي محتجز في منطقة وصفت بأنها ”غير متاحة“ للدولة الليبية. ويبدو، في ظل تلك الظروف، أن نهج المدعية العامة بالتعامل المباشر مع من يحتجزونه بغية تأمين تسليمه إلى المحكمة الجنائية الدولية، هو الخيار العملي الوحيد. وينطوي ذلك أيضا على التعامل مع حكومة الوفاق الوطني ومساعدتها.

وتسرنا مواصلة المدعية العامة ومكتب المدعي العام الليبي تعاونهما الوثيق. ونتوقع لذلك أن يستمر مع حكومة الوفاق الوطني، ونتطلع إلى انخراط المدعية العامة في التعامل مع حكومة الوفاق الوطني. وننوه إلى أن من المرجح أن تطلب المدعية العامة أوامر إضافية في ضوء الأدلة المكتسبة حديثا. ونترك ذلك للتقدير المستقل للمدعية العامة بشأن هذه المسألة، غير أننا نشاركها ونشارك المتكلمين الآخرين التشديد على أن المحكمة الجنائية الدولية ليست حلا سحريا لجميع التحديات المتعلقة بالمساءلة التي تواجهها ليبيا. فالمحكمة الجنائية الدولية محكمة الملاذ الأخير. ولم يكن الغرض منها أن تحل محل النظم القضائية الوطنية على الإطلاق. بل هي مكملة لتلك النظم، سواء كانت محاكم عادية أو آليات عدالة انتقالية.

والسبيل الفعال الوحيد لحل طويل الأجل هو تعزيز القدرات المحلية في ليبيا على صون سيادة القانون والتصدي للإفلات من العقاب. وعلى المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة أن يكونا مستعدين للاستجابة السريعة لطلبات المساعدة من حكومة الوفاق الوطني في طائفة من المجالات، بما في ذلك قطاع العدالة. ومن المرجح أن تستمر الخيارات القضائية المحلية في مواجهة قيود في الأجل القصير. ولذلك، فإننا نؤيد اقتراح المدعية العامة أن يضع جميع المشاركين في القضايا الليبية استراتيجية تحقيق وادعاء منسقة، بتحديد أولويات العمل ضد الذين يشكلون تهديدا لاستقرار ليبيا.

فالهجمات على المدنيين، ولا سيما من جانب تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، تستمر في الإفلات من العقاب في ليبيا. ونلاحظ أن المدعية العامة تقوم حاليا بتقييم إمكانية توسيع نطاق تحقيقات المحكمة الجنائية الدولية ليشمل هذه الهجمات. ونرحب بالتدابير الكفيلة بتحقيق المساءلة عن الجرائم المروعة التي ترتكبها داعش والجماعات المتطرفة الأخرى. ونقدر التحديات العملية التي تمثلها ونتطلع إلى تقارير المدعية العامة مستقبلا عن الخيارات في ذلك الصدد.

وأخيرا، عندما يتعلق الأمر بعلاقة مجلس الأمن بالمحكمة الجنائية الدولية، كما هو الحال في جميع المسائل الأخرى، فإن عليه أن يتابع قراراته. فهذه مسألة أساسية لمصداقية ووسائل تقديم كل ما يلزم من دعم للمحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق بأي قضايا يحيلها إليها، بما في ذلك فيما يتعلق بنتائج عدم التعاون. فهي تقتضي مشاركة مستمرة وإرادة سياسية.

وبوصف نيوزيلندا دولة طرفا في المحكمة، فإنها تدرك تماما التكاليف الكبيرة المرتبطة بالإحالات الصادرة عن مجلس الأمن. ولذلك نتعاطف مع دعوة المدعية العامة إلى زيادة الموارد إذا كان لها أن تتولى المزيد من التحقيقات في ليبيا، لا سيما ما يتعلق منها بأي قضايا لم تكن متوخاة وقت الإحالة الأصلية. وإذا ما أضاف المجلس مسؤوليات جديدة للمحكمة الجنائية الدولية، فلا يمكن للأمم المتحدة ببساطة أن تتنصل من الآثار المالية المترتبة عن ذلك. وينبغي للمجلس، على أقل تقدير، ألا يعرقل المناقشات المفتوحة بشأن هذه المسألة، بل ينبغي له أن يرجئها إلى الجمعية العامة، التي لديها اختصاص ولاية تحديد المسائل المتعلقة بالتمويل.

السيد دي لا كايا غارسيا (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): يشرفنا حضور المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، مرة أخرى. ونشكرها على توفير معلومات مستكملة من شأنها أن تساعد في تنفيذ القرار ١٩٧٠ (٢٠١١).

وتعيد إسبانيا تأكيدها على أهمية عمل المحكمة، ولا سيما عمل المدعية العامة. ونحن ندرك أن هذا العمل يجري في كثير من الأحيان في ظروف صعبة للغاية بالنسبة لأعضاء مكتبها. ونحيط علما ونرحب بآخر المعلومات عن القضايا المرفوعة ضد سيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي. ونشير إلى أن الأمر الخاص بسيف الإسلام القذافي، لم ينفذ على الإطلاق. ويعقد الوضع المعقد الحالي قدرة ليبيا على الوفاء بالتزاماتها، ولكن يحدونا الأمل في أنه عندما تسود ظروف مناسبة، فإن حكومة الوفاق الوطني ستسلم هذين الشخصين من دون إبطاء. فالمسؤولية عن التعاون التام مع المحكمة والمدعية العامة تظل سارية وتقع الآن على عاتق حكومة الوفاق الوطني، كما نص المجلس على ذلك في القرار ٢٢٥٩ (٢٠١٥).

ومن المناسب أن نشيد بالحوار الذي حافظت عليه السلطات الليبية مع المحكمة وتواصل الحفاظ عليه، ولا سيما التعاون مع المدعية العامة ومكتبها، على الرغم من الصعوبات الناتجة عن عدم الاستقرار وانعدام الأمن. ونحن ندرك الصعوبات التي تفرضها محدودية موارد مكتب المدعية العامة على تحقيقاتها. فلا تزال تكاليف الإحالات تدعم فقط من قبل الدول الأطراف في نظام روما الأساسي ويظل اتفاق العلاقة بين المحكمة والأمم المتحدة بلا تنفيذ. وتجدر الإشارة إلى أن التوصية الأولى للمفوض السامي لحقوق الإنسان في تقريره عن التحقيقات في ليبيا تتعلق بمسألة دعم المحكمة، وخاصة مد مكتب المدعية العامة بالموارد اللازمة.

ويبين أحدث تقرير للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (S/2016/452) مستوى غير مقبول من انتهاكات القانون الإنساني الدولي وانتهاكات جميع الأطراف لحقوق الإنسان. ويساورنا قلق بالغ من مواصلة الجماعات والمليشيات المسلحة العمل من دون رادع ومن أن داعش والجماعات التابعة لها، كما هو الحال في سورية والعراق، ما زالت موجودة ومصممة على فرض حكمها الهمجي والمرعب.

ويجب التحقيق في كل حالة من حالات مزاعم الإعدام خارج نطاق القضاء وحالات الاختطاف والاختفاء والتعذيب والهجمات على الناشطين في مجال حقوق الإنسان والصحفيين والتجاوزات المرتكبة ضد المهاجرين، ومقاضاة مرتكبيها، بغض النظر عن هوية المسؤولين عن ذلك. فببساطة، لا يمكن التسامح مع الإفلات من العقاب. وفي ذلك الصدد، نرى أن من العلامات الإيجابية أنه يجري التحقيق في الادعاءات بشأن تعذيب سيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي، وأنه يجري بذل جهد حازم للتعامل مع المسؤولين عن تلك الأفعال.

ولا نناشد المحكمة بمواصلة تحقيقاتها، بما في ذلك في الجرائم المرتكبة منذ عام ٢٠١٤، فحسب، بل ونناشد أيضا المؤسسات الليبية، ولا سيما المدعي العام والمحاكم والمجتمع المدني، الذين عليهم جميعا المشاركة في العملية والعزم على تقديم المذنبين إلى العدالة.

وفي هذا الصدد، لا يفوتنا أن نحيي كل الرجال والنساء الذين يجازفون بأرواحهم من أجل المساعدة في توثيق الانتهاكات ورفع أصواتهم للتنديد بها.

ويجب أن تحظى المحكمة الجنائية الدولية أيضا بدعم مجلس الأمن. ونشير إلى أن القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) يدعو جميع الدول والمنظمات الدولية للتعاون مع المحكمة. فمكافحة الإفلات من العقاب مسؤولية الجميع. فضلاً عن ذلك، وفيما يتعلق بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب المجندين في داعش ومن يرتبط بها، يتعين على جميع الدول أن تحترم التزاماتها بموجب القرار ٢٢٣٨ (٢٠١٥).

إن الحالة في ليبيا لا تزال حرجةً، ولكن في الأشهر الأخيرة، ومنذ الموافقة على الاتفاق السياسي الليبي، شهدنا تقدماً يسمح لنا ببعض التفاؤل لأول مرة. ونحن نقدر العمل الذي يضطلع به الممثل الخاص وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. ونهيب بجميع الأطراف السياسية الفاعلة في ليبيا أن تنضم إلى العملية التي يقودها المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني بطريقة بناءة. ومن الأهمية بمكان أن نواصل جهودنا لضمان تنفيذ الاتفاق، وبالأخص لتعزيز الأساس لدعم حكومة الوفاق الوطني. فلا بد من توطيد تلك العملية وإعادة إنشاء نظام قانوني مستقل وملتزم بالعدالة من أجل إعادة بناء الدولة على أساس سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.

إنهاء الإفلات من العقاب يجب أن يصبح جزءاً لا يتجزأ من عملية إعادة إعمار البلاد. ويجب ألا يغيب عن بالنا أن الإفلات من العقاب يتناقض مع السلام المستدام والدائم. والاعتراف بالحقائق والتعامل مع أولئك المذنبين وتقديم التعويضات للضحايا هو السبيل الوحيد لتحقيق مصالحة حقيقية تسمح للمجتمع الليبي بأن يتطلع إلى المستقبل.

السيد ستيلان (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر المدعية العامة بنسودا على تقريرها الحادي عشر وعلى إحاطتها الإعلامية. وأؤكد مرة أخرى دعم فرنسا الكامل للمدعية العامة والمحكمة الجنائية الدولية ككل، وخاصة فيما يتعلق بحسن تنفيذ القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، الذي يحيل الحالة في ليبيا إلى تلك الهيئة القضائية الرفيعة المستوى.

إن استعراضاً متأنياً للتقرير الحادي عشر يكشف عن عدد من التطورات الإيجابية التي نرحب بها. والفقرة ١٢ من التقرير تفيد أن التعاون مع مكتب النائب العام الليبي يحقق نتائج إيجابية وأن النتائج المبكرة، بما في ذلك تقديم الأدلة من قبل القضاء الليبي، إلى جانب التحقيقات المحددة الهدف التي يجريها مكتب السيدة بنسودا، قد أثرت ملف التحقيقات والأدلة بشكل ملحوظ. ومن الواضح أنه لا يزال هناك عمل كثير لمعالجة الوضع في ليبيا، ومن ذلك، بنص كلمات القرار ٢٢٥٩ (٢٠١٥) نفسه،

”محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات الماسة بالقانون الدولي الإنساني الدولي والانتهاكات والتجاوزات الماسة بحقوق الإنسان، بما في ذلك الانتهاكات التي تنطوي على عنف جنسي“ (القرار ٢٢٥٩ (٢٠١٥)، الفقرة ١٤).

وفي هذا الصدد، تعرب فرنسا عن قلقها لأن الظروف الأمنية في ليبيا لا تسمح لتحقيقات المدعية العامة بأن تمضي قدماً كما ينبغي لها. ومع أن الطريق أمامنا لا يزال طويلاً، فإن ما أحرزناه من تقدم يستحق اهتمامنا الكامل، وما فتئت فرنسا تدعم عمل السيدة بنسودا لتلك الغاية. وبعد هذه الملاحظات العامة، نود التأكيد على ثلاثة عناصر أساسية.

أولاً، دعم السلطات الليبية في مضمار القضاء وإعادة بناء سيادة القانون. وقد أكد المجلس أن حل الأزمة الليبية لا يمكن إلا أن يكون سياسياً. وجهود الممثل الخاص للأمين العام، مارتن كوبلر، وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، عموماً، لا تسهم في تحقيق أهداف السلام والاستقرار فحسب، بل وفي إرساء سيادة القانون في ليبيا أيضاً. وإبرام الاتفاق السياسي

الليبي وتشكيل المجلس الرئاسي وحكومة الوفاق الوطني يمثل انفراجة كبيرة. ويتعين على المجتمع الدولي أن يواصل تقديم الدعم الكامل للمجلس الرئاسي وحكومة الوفاق الوطني، في سياق المؤتمر الوزاري المعقود في فيينا في ١٦ أيار/مايو، بحضور السيد فايز السراج، رئيس وزراء ليبيا.

ثانياً، ينبغي تشجيع السلطات الليبية على تعميق تعاونها مع المحكمة الجنائية الدولية. وفرنسا وشركاؤها على استعداد لدعم الجهود التي تبذلها السلطات الليبية لبناء مؤسسات وطنية قوية تضمن سيادة القانون. وعلينا أيضاً أن نشجع حكومة السيد السراج على تقديم كل مساعدة ممكنة للمحكمة الجنائية الدولية، بموجب القرار ٢٢٥٩ (٢٠١٥). وتعاون ليبيا مع المحكمة الجنائية الدولية أمر بالغ الأهمية لإنهاء فترة طويلة من الإفلات من العقاب في ليبيا والسماح للمحكمة بإنجاز الولاية المناطة بها من قبل النظام الأساسي والمجلس. كما أنه يسهم في بناء نظام قضائي يحترم سيادة القانون في ليبيا.

ولتلك المحكمة اختصاص بمحاكمة السيد سيف الإسلام القذافي، وقد طالبت بتسليمه. وفرنسا تؤكد مجدداً أن على ليبيا أن تمتثل لقرار القضاة، وفقاً لما أشارت إليه دائرة ما قبل المحاكمة في قرارها الصادر في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وفرنسا تحث ليبيا على مواصلة التشاور مع المحكمة الجنائية الدولية بغية إزالة كل العقبات التي تحول دون تنفيذ قرار تسليم القذافي للمحكمة.

بالنسبة للقضية المرفوعة ضد السيد السنوسي، فإن المدعية العامة تشعر بأنها لا تستطيع القول على وجه اليقين إن ثمة وقائع جديدة قد تكشفت يمكن أن تدحض الأسباب التي استندت إليها دائرة ما قبل المحاكمة في قرارها بعدم جواز إقامة الدعوى ضد السيد السنوسي. ونحيط علماً بأن المدعية العامة تواصل عملها لجمع المعلومات وأنها بسبيلها للاستئناف.

ثالثاً، إن التعاون الجيد يتطلب نهجاً أكثر تكاملاً واتساقاً إزاء المسائل المتعلقة بالعدالة من جانب مختلف الدول والمؤسسات المعنية. وفرنسا تذكر بالأهمية التي توليها لواجب الدول في التعاون، وفقاً للمادة ٨٦ من نظام روما الأساسي، التي تتناول التعاون القضائي مع المحكمة فيما تجريه، في إطار اختصاصها، من تحقيقات في الجرائم والمقاضاة عليها.

وفرنسا تشاطر المدعية العامة رغبتها في اتباع نهج متكامل على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية ترسخ جذوره في مبدأ التكامل. وحسبما أشارت المدعية العامة بنسودا في إحاطتها الإعلامية، بخصوص مبدأ التكامل، فإنه يقع على عاتق الدول بالدرجة الأولى مسؤولية التحقيق ومحاكمة مواطنيها المتورطين في ارتكاب جرائم مشار إليها في نظام روما الأساسي على أراضيها و/أو على يد مواطنيها. وهذا النهج يمكن أن يوفر الدعم على المستوى الوطني ويعزز بناء القدرات التي لا يكون الاستقرار ممكناً بدونها. وبلدي ملتزم بذلك النهج بشكل خاص، واستنتاج المدعية العامة أن تطبيق مذكرة ٢٠١٣ بشأن توزيع الأعباء المتعلقة بالتحقيقات في ليبيا قد سمح بتسهيل عملها يؤكد ما ذكرناه في هذا الاتجاه العام. فذلك النهج الأكثر تكاملاً في قضايا العدالة على جميع المستويات يكمن في قلب هيئة قضائية أعيد بناؤها يمكن أن تكون أساساً لاستقرار مستدام.

إن ما ورد في تقرير المدعية العامة وطلباتها لتحقيق تلك الغاية هي نداءات إضافية علينا أن نستجيب لها بعزم. وفرنسا تكرر دعمها الكامل في هذا الصدد.

السيد راميريث كارينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): ترحب جمهورية فنزويلا البوليفارية بالمدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، السيدة فاتو بنسودا، وتشكرها على عرضها لتقريرها الحادي عشر عن التحقيق بشأن الحالة في ليبيا، المقدم وفقاً للقرار ١٩٧٠ (٢٠١١).

وفي هذا الصدد، فإننا نعتبر تلك التبادلات بين أعضاء مجلس الأمن وممثلي المحكمة مؤاتية وذات أهمية. ونؤكد للسيدة بنسودا دعمنا لإسهام إدارتها في مكافحة الإفلات من العقاب سعياً لتحقيق الأهداف النبيلة لإحقاق العدالة الدولية الكاملة.

وفنزويلا دولة طرف في نظام روما الأساسي منذ إنشائه في عام ٢٠٠٢، وبالتالي فهي تؤيد تماماً تعزيز المؤسسات المنبثقة عنه وكفاءة أداء المحكمة الجنائية الدولية. وفي هذا الصدد، فإننا نحث البلدان التي ليست أطرافاً في نظام روما الأساسي على الانضمام إليه تحقيقاً لعالميته.

ومكافحة الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم الدولية تستند إلى التعاون الدولي، فهو عنصر أساسي في تحقيق أهداف المحكمة ويتطلب التزام جميع الدول بتنفيذ قراراتها وجلب الدعم لعملها، وهو ما فعله مجلس الأمن في أكثر من مناسبة. وتعزيز منظومة العدالة الجنائية الدولية التي أنشئت في أعقاب إنشاء المحكمة الجنائية الدولية أمر يتطلب من الدول الأطراف ألا تتخذ إجراء من شأنه أن يضعف دورها المهم في مكافحة الإفلات من العقاب. وفي هذا السياق، لا بد من الحفاظ على استقلالية المحكمة ونزاهتها، على أن تنأى بنفسها عن المصالح الفردية التي قد تقوض مصداقيتها وفعالية عملياتها. وطابع المحكمة القائم على الاتساق لا يسمح بالمعايير المزدوجة أو الإشارات الغامضة في مسائل الإحالة من قبل مجلس الأمن.

إن حالة عدم الاستقرار السياسي الناجمة عن انهيار مؤسسات الدولة الليبية نتيجة التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في عام ٢٠١١ – الذي يعترف العديد من رؤساء الدول اليوم بأنه كان خطأ كبيراً – قد أثرت بشدة على سيادة القانون في تلك الدولة العربية، ولا سيما نظامها القضائي، الأمر الذي ما زالت تداعياته ملموسة حتى اليوم.

ومن دواعي الأسف أن عدم الاستقرار السياسي ترك البلد مقطع الأوصال وفريسة للجماعات الإرهابية وترك السكان متعطشين لإحلال السلام والهدوء. ويعيق عدم وجود مؤسسات قوية والمجابهات فيما بين الفصائل التي تتقاتل للسيطرة قدرة الدولة على مزاولة عملها.

وفي ضوء هذه الحالة، لا يمكننا القول إن لدى ليبيا نظاما قضائيا قويا يكفل مراعاة الأصول القانونية وحقوق الإنسان للأشخاص المشتبه في ارتكابهم أخطر الجرائم الدولية. فليبيا بلد غارق في فوضى عميقة وعنف واسع النطاق، الأمر الذي يستغله الإرهابيون من جماعة الدولة الإسلامية في العراق والشام وتنظيم القاعدة وأنصار الشريعة من أجل توسيع نطاق أعمالهم الإجرامية في جميع أنحاء البلد والدول المجاورة. وينبغي أن تخضع هذه الجرائم لتحقيقات تجريها المحكمة الجنائية الدولية وفقا لنظام روما الأساسي.

وتدعم حكومة فنزويلا وشعبها جهود ليبيا الرامية إلى مزاولة حكومة الوفاق الوطني لأعمالها وبنائها وتعزيزها. ونشيد بذلك المسعى ونعرب عن دعمنا الثابت له. وعلينا أن نواصل العمل بشكل حاسم بهدف المساعدة على تعزيز حقوق الإنسان للمواطنين الليبيين وحمايتها. وفي ذلك الصدد، نناشد الحكومة تعزيز تعاونها مع المحكمة الجنائية الدولية بغية تيسير تسليم سيف الإسلام القذافيلكي يتسنى إجراء محاكمة نزيهة له، وفقا لمراعاة الأصول القانونية، وامتثالا للقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، الذي ييسر نقل القذافي إلى المحكمة.

وتكشف الأدلة على تعذيب أفراد أسرة القذافي والأعضاء السابقين في حكومة الرئيس معمر القذافي، فضلا عن اختفاء النشطاء في مجال حقوق الإنسان واضطهادهم، ضعف المؤسسات في النظام القانوني للبلد، وعدم مراعاة الأصول القانونية، وانتهاك حقوق الإنسان. وعلى حكومة الوفاق الوطني الليبية أن تتخذ جميع التدابير اللازمة، في ظل سيادة القانون، لضمان الحقوق الإنسانية للساعدي القذافي وعبد الله السنوسي. وبالمثل، ينبغي التحقيق بشأن جميع الإجراءات التي

تنتهك حقوق الإنسان للمواطنين المذكورين وبقية المتضررين ومعاقبة مرتكبيها.

وترفض فترويلا الحكم الذي أصدرته في تموز/يوليه ٢٠١٥ محكمة طرابلس الجنائية على سيف الإسلام القذافي بالإعدام غيابيا، لأن تلك المحاكمة افتقرت إلى الحد الأدنى لمراعاة الأصول القانونية لضمان محاكمة عادلة. ورفض ذلك الحكم على الصعيد الدولي من منظمات مختلفة، من بينها مجلس حقوق الإنسان. ولذلك السبب، ندعو السلطات الليبية في حكومة الوفاق الوطني الجديدة إلى التعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية، من أجل نقل سيف الإسلام القذافي إلى لاهاي لمحاكمته وفقا للإجراءات القانونية الواجبة مع المراعاة الكاملة لحقوق الإنسان.

فالفقرة ٥ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) تحث ليبيا والدول والمنظمات الإقليمية والدولية على التعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية ومع المدعية العامة للمحكمة. وأكدت تلك الدعوة في القرارات ٢١٧٤ (٢٠١٤) و ٢٢١٣ (٢٠١٥) و ٢٢٣٨ (٢٠١٥) التي تؤكد مجددا التزام ليبيا بالتعاون التام مع المحكمة ومكتب المدعية العامة من أجل تسليم سيف الإسلام القذافي فورا إلى عهدة المحكمة الجنائية الدولية من أجل محاكمته.

ونشيد بتعاون مكتب المدعي العام في ليبيا، الأمر الذي يتجلى في تقرير المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية. ومع ذلك، نناشدسلطات تلك الدولة العربية التنسيق مع مكتب المدعية العامة وإجراء المشاورات اللازمة لمعالجة المسائل المتصلة بتسليم سيف الإسلام القذافي، الذي تحتجزه حاليا إحدى جماعات الميليشيا في الزنتان.

وفي الختام، نعتقد أنه بالرغم من الجهود الكبيرة المبذولة، التي أسفرت عن الاتفاق المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، ينبغي أن تواصل حكومة الوفاق الوطني إحراز التقدم في بناء دولة تقوم على سيادة القانون، مع مؤسسات قضائية قوية، يجري من خلالها تعزيز حقوق الإنسان واحترامها، بما في ذلك المبادئ الدولية لأصول المحاكمات، والحق في الدفاع، وافتراض البراءة والضمانات القانونية الأساسية التي يجب احترامها. فتلك العناصر أكثر أهمية اليوم من أي وقت مضى لعملية المصالحة والوحدة الوطنية اللازمة لإعادة بناء البلد وتحقيق السلام والاستقرار للشعب الليبي الشقيق.

السيد أكاهوري (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشارك المتكلمين السابقين توجيه الشكر إلى المدعية العامة بنسودة على تقديم تقريرها الحادي عشر عن ليبيا.

إن اليابان ملتزمة بإرساء سيادة القانون في المجتمع الدولي وهي مقتنعة بأهمية المساءلة. ولذلك السبب ما انفكت اليابان تدعم أنشطة المحكمة الجنائية الدولية. وأود أن أؤكد للمدعية العامة على دعم اليابان الكامل للأعمال التي يضطلع بها مكتبها.

لقد اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) وأحال الحالة في ليبيا إلى المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية. وقرر المجلس أن على السلطات الليبية أن تتعاون تعاونا كاملا مع المحكمة الجنائية الدولية وألزمها بفعل بذلك. وما يدعو إلى التشجيع أن ليبيا ما فتئت تعاون مع المحكمة الجنائية الدولية في مناسبات عديدة بغية تحقيق العدالة في ليبيا. ونأمل أن يتعزز هذا التعاون. كما نثمن ونقدر التعاون الذي تقدمه إلى المحكمة الجنائية الدولية الدول ذات الصلة، مثل الأردن وتونس. فالتعاون عنصر حيوي للمحكمة لكي تعمل بفعالية وتحقق نتائج ناجحة.

ولا تزال الحالة الأمنية في ليبيا غير مستقرة. ولذلك ليس من العسير تصور الصعوبات الخطيرة التي يواجهها مكتب المدعية العامة في إجراء التحقيقات. ومع ذلك، من المؤسف أن نعلم من الإحاطة الإعلامية أنه، بالرغم من الجهود الدؤوبة

التي تبذلها المدعية العامة، لم يحرز تقدم يذكر بشأن القضايا. فلا يزال السيد سيف الإسلام القذافي خارج عهدة المحكمة الجنائية الدولية بالرغم من أن الدائرة التمهيدية قررت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ أن رفض تسليم السيد القذافي إلى المحكمة الجنائية الدولية يشكل عملا من أعمال عدم الامتثال من جانب ليبيا. ونناشد السلطات المختصة في البلدان المعنية، بما في ذلك حكومة الوفاق الوطني في ليبيا، بذل مزيد من الجهود للتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية بشأن هذه المسألة.

كما نشعر بالانزعاج من التقارير الواردة عن استمرار انتهاكات القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان في ليبيا. وفي ضوء أهمية تحقيق المساءلة في العملية السياسية، لا يمكننا ببساطة أن نترك بقاء تلك الجرائم والانتهاكات بدون عقاب. وكما دعا المجلس في القرارات ذات الصلة، لا بد إخضاع مرتكبي هذه الجرائم للمساءلة. وفي ذلك الصدد، نشير إلى أن مكتب المدعية العامة ما انفك يقيم الجرائم المزعوم ارتكابها على أيدي تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام/داعش ويمكن أن يفتح تحقيقا. ونتطلع إلى المزيد من المعلومات المستجدة بشأن ذلك.

وبالنظر للتحديات التي تواجهها ليبيا، من الأهمية بمكان دعم حكومة الوفاق الوطني وإختتام العملية السياسية بطريقة سلمية وشاملة للجميع. وفي ذلك الصدد، تؤكد حكومة اليابان مجددا دعمها للسيد مارتن كوبلر، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، في جهوده من أجل اختتام العملية السياسية التي تقوم بتيسيرها الأمم المتحدة وبقيادة ليبية وتسعى إلى تأمين السلام والاستقرار والازدهار للشعب الليبي.

واليابان ملتزمة تماما نحو المحكمة الجنائية الدولية، بما في ذلك مكتب المدعية العامة. وبصفتنا عضوا في مجلس الأمن، نود أن نعمل على تعزيز العلاقة بين المجلس والمحكمة الجنائية الدولية.

الرئيس: سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل مصر.

أود، في البداية، أن أتوجه بالشكر إلى السيدة فاتو بنسودة، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، على إحاطتها الإعلامية التي قدمتها اليوم بشأن التقرير الحادي عشر من المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية إلى مجلس الأمن عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١). ويستعرض التقرير عددا من التحديات والملاحظات الهامة المرتبطة بأداء المحكمة لمهامها فيما يتعلق بالحالة في ليبيا. وأود أن أؤكد في ذلك الخصوص على النقاط التالية:

أولا، أهمية قيام الحكومة الليبية بالتشاور مع المحكمة فيما يتعلق بطلب تقديم سيف الاسلام القذافي ليوضع تحت التحفظ لدى المحكمة. ونشير في ذلك الصدد إلى ضرورة تقديم جميع أوجه المساعدة اللازمة للحكومة الليبية بما يجعلها قادرة على الوفاء بالتزاماتها إزاء المحكمة في هذا الخصوص.

ثانيا، ضرورة وقف كافة جرائم التعذيب والأفعال غير الإنسانية التى ترتكب فى ليبيا، وأهمية قيام المجتمع الدولى بمساعدة حكومة الوفاق الوطني على اعداد استراتيجية شاملة للتصدي للجرائم الوحشية التى ترتكب فى ليبيا، وتقديم المساعدة إلى السلطات الليبية بما يجعلها قادرة على تقديم العدالة للمجني عليهم، بما في ذلك إمداد الحكومة بالسلاح اللازم، وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، خاصة القرار رقم ٢٢١٤ (٢٠١٥).

ثالثا، أهمية ما تضمنه التقرير من أن مكتب المدعى العام للمحكمة ينظر في إمكانية التوسع في تحقيقاته لتشمل الجرائم التي يرتكبها تنظيم داعش وأنصار الشريعة، وأنه ينبغي للدول أن تتحمل المسئولية الأساسية عن التحقيق مع رعاياها الذين

ينضمون إلى صفوف داعش وأنصار الشريعة والميليشيات الأخرى التي تعمل في ليبيا ومحاسبتهم قانونيا. ونرى في هذا الصدد ضرورة التزام المحكمة بالقانون الدولي، وبمبدأ التكامل بين اختصاص القضاء الوطني واختصاص المحكمة الجنائية الدولية، مع الأخذ في الاعتبار في الوقت ذاته أن ما قد تقوم به المحكمة يعتبر جهدا في إطار الجهد الأشمل الذي ينبغي على المجتمع الدولي القيام به في سبيل محاسبة الإرهابيين قضائيا لضمان عدم إفلاتهم من العقاب على الجرائم الشنعاء التي يرتكبونها.

وأخيرا، الترحيب بالتعاون والمساعدة اللذين يلقاهما مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية من مكتب النائب العام الليبي، خاصة من خلال تقديم المعلومات والأدلة، ومواصلة تنفيذ مذكرة التفاهم المبرمة في نوفمبر ٢٠١٣ حول اقتسام الأعباء فيما يتصل بالتحقيق مع المسئولين السابقين في عهد معمر القذافي ومقاضاتهم.

وفي النهاية، أود أن أشير إلى تقديرنا للعمل الهام والجهد الكبير الذي تقوم به السيدة فاتو بنسودة المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ومكتبها في إطار السعي لإرساء العدالة وعدم الإفلات من العقاب، مؤكدا على اعتزامنا مواصلة التعاون معها في هذا الخصوص.

الرئيس: استأنف مهامي كرئيس للمجلس، وأعطي الكلمة الآن لممثل ليبيا.

السيد الدباشي (ليبيا): في البداية، أشكركم سيدي الرئيس، ويسعدني أن أراك تترأس أعمال مجلس الأمن خلال هذا الشهر كممثل لبلد شقيق، وأهنئكم وأعضاء وفدكم على ذلك. وأشكر صاحبة السعادة السيدة فاتو بنسودة، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية على الإحاطة الهامة التي قدمتها لنا.

أنتهز هذه الفرصة لأؤكد من جديد حرص ليبيا على التكامل بين القضاء الوطني والمحكمة الجنائية الدولية، من أجل تحقيق العدالة ومكافحة الإفلات من العقاب في الجرائم المشمولة بنظام روما الأساسي. وأؤكد من جديد أن السلطات القضائية الليبية عازمة على الإيفاء بالتزاماتها بمقتضى القانون الوطني والقانون الدولي، رغم المخاطر والضغوط التي ما زال يواجهها النظام القضائي، وخاصة مكتب النائب العام، في غياب قوة لإنفاذ القانون تخضع للحكومة. والحكومة الليبية لا تستطيع في الوقت الراهن ضمان استقلال القضاء، أو صدور أحكام عادلة عندما تعقد المحاكمات في مناطق ليست خاضعة لسلطتها، ولكنها ستسعى إلى ضمان المساءلة، وعدم الإفلات من العقاب، وتعزيز سيادة القانون، ولن تتوانى عن التحقيق في جميع الجرائم، بما في ذلك جرائم التعذيب والاختطاف وانتهاكات حقوق الإنسان المختلفة التي ارتكبت، ومعاقبة المسؤولين عنها عندما تسمح الظروف بذلك. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن أي حكومة ليبية ستبقى عاجزة عن حماية حقوق الإنسان، وتحقيق العدالة، طالما أن القضاة وموظفي النيابة العامة لا يشعرون بالأمن على حياتهم، لأن الحكومة لا تسيطر على الوضع الأمني ولا تعمل في بيئة آمنة حتى الآن. وستبقى كل السجون خارج سيطرة الدولة ما دام مجلس الأمن مستمرا في تهميش الجيش الليبي، ومنع وحداته وقوات الأمن من الحصول على السلاح، رغم الإنجازات التي حققها الجيش في محاربة تنظيمات داعش والقاعدة وأنصار الشريعة. ورغم الحاجة الملحة لتظافر الجهد الدولي لمحاربة داعش في ليبيا، فإنه يجب توخي الحذر في إلى من يقدم السلاح والمعدات. ومما يدعو إلى القلق ما ورد في تصريح منسوب إلى مسؤول عسكري رفيع لدولة كبرى يقول بأن بلاده ستدرب وستقدم السلاح إلى الميليشيات التي تعلن ولاءها للسيد فايز السراج، رئيس مجلس رئاسة حكومة الوفاق الوطني، بحجة محاربة داعش، ونحن نعتقد أن ذلك لن يؤدي إلا إلى الحفاظ

على اختلال توازن القوة بين الجيش والميليشيات، واستمرار الفوضى وعدم الاستقرار في البلاد، وحرمان حكومة الوفاق الوطني من السيطرة على الأوضاع الأمنية.

لقد ذكرت السيدة المدعية العامة في الفقرة الرابعة من تقريرها أن مكتبها، في إطار جهوده لضمان تسليم سيف القذافي إلى المحكمه، قدم طلبا لغرفة المحكمة التمهيدية لإصدار أمر إلى مسجل المحكمه لإحاله طلب تسليم المعني (سيف القذافي) إلى السيد العجمي العتيري مباشرة. وهنا أريد أن أوضح بأنه لا يحق للمحكمة الجنائيه الدولية ولا لأي جهه أجنبيه التعامل مع مواطن ليبي مباشره دون المرور عبر القنوات الحكومية الليبيه المعنية. ولو فعلتالمحكمة ذلك تكون قد انتهكت القانون الليبي وتدخلت في الشؤون الداخلية. كما أن السيد العجمي العتيري، وهو ضابط برتبه عقيد في الجيش الليبي، لا يحق له التعامل مع جهه أجنبيه بصورة مباشره، كما لا يحق له التصرف منفردا في مصير مواطن ليبي آخر، وهو لو فعل ذلك يكون قد انتهك القانون الليبي، وسيخضع للمحاكمة عندما تسمح الظروف بذلك.

وفي كل الأحوال، تبقى مسألة تسليم سيف القذافي من عدمه إلى المحكمة الجنائية الدولية اختصاصا حصريا للحكومة الليبية والسلطات القضائية الليبية. وبما أن حكومة الوفاق الوطني لا تدير أي سجن أو تشرف عليه في الوقت الحالي، فمن السابق لأوانه الحديث عن قرار بشأن سيف القذافي أو غيره من السجناء.

ولا يفوتني هنا أن أرحب باستمرار التعاون البناء بين مكتب المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية ومكتب النائب العام في ليبيا. ونؤكد تقديرنا للجهد الذي يقوم به مكتب المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، ونؤكد على ضرورة توفير الموارد اللازمة للمكتب لمواصلة التحقيقات في الجرائم المرتكبة في ليبيا وتوسيعها. وستكون السيدة المدعية العامة والعاملون في مكتبها مُرحبا بهم دائما في ليبيا لمواصلة التحقيقات عندما تسمح الظروف الأمنية بذلك.

ولن تتحقق العدالة في غياب الأمن، ولن يتحقق الأمن في غياب الجيش والشرطة وحضور الميليشيات، ولن تختفي الميليشيات ما دام أفرادها يحصلون على مرتبات من خزينة الدولة أعلى بكثير من مرتبات ضباط الجيش والشرطة، ويُقدم لها الدعم المالي الذي يصرف عن طريق وزارة الدفاع دون رقابة، بينما يُحرم جنود وضباط الجيش حتى من الحصول على مرتباتهم الهزيلة في مواعيدها. ولهذا، أقول: من يريد الخير لليبيين ويرغب في مساعدتهم للخروج من الأزمة وتحقيق العدالة، عليه أن يساعد في لم شمل الجيش الليبي وتوحيده وتعزيز قدراته لأنه الضامن الوحيد لوحدة البلاد وتعافيها ودعم حكومتها والحفاظ على سيادتها. وعلى المجتمع الدولي الإصرار على التنفيذ الحرفي للاتفاق السياسي الليبي، وفقا لجدول زمني محدد، وعدم التهاون في أي انتهاكات للاتفاق وأي أعمال استباقية تساهم في زيادة تعقيد المشهد السياسي، وأن يبدأ التنفيذ بالإجراءات الأمنية وتسليح الشرطة وتفعيلها، وهذا هو الدور الحقيقي الذي يجب أن تُنبه إليه وتقوم به بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في هذه المرحلة، وما عدا ذلك لا قيمة له، إن لم يكن مساهمة في تقويض الاتفاق السياسي الذي يبقى بارقة الأمل الوحيدة أمام الليبيين رغم ما يشوبه من عيوب.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٥.